

# مقدمة

## مِرْقَاةُ الْحَقَائِقِ

١ . مبدأ الحقيقة - ٢ . تطور الحقائق - ٣ . شأن الافتراضات التي عدت من الحقائق

### ١ - مبدأ الحقيقة

تُعَبَّرُ الحقيقة عن مركب من الحقائق المُعَقَّدَةِ التي يتعذر فهمها من غير تحليل ، ونحن ، قبل أن نحاول ذلك نُقَسِّمُ الحقائق ، فنَعُدُّ منها ، موقتيًا ، طائفةً من المبادئ التي هي من ضروب اليقين لدى مُعْظَمِ الناس في كلِّ دور (١) .  
وموافقةُ الناس تلك تتناول أموراً وَهْمِيَّةً في بعض الأحيان ، فتكون من الحقائق لدى المؤمنين ، والبشر قبل أن يَعْرِفُوا أية حقيقة حازوا غير قليل من أنواع اليقين .

ونرْجِعُ إلى ما عرضناه في مؤلف سابق من ضروب المنطق ومايلائمها من مبادئ ، فنَجِدُ للحقائق خمسة أنواع : الحقائق البيولوجية والحقائق العاطفية والحقائق الدينية والحقائق الجمعية والحقائق العقلية .

(١) يخلط في الغالب بين الحقيقة واليقين ، ويصيب مسيو غوبلو في معجمه حين يفرق بينهما فيقول : « لا ينبغي أن تستعمل كلمة اليقين إلا لتعيين حالة النفس التي تعتقد حيازتها للحقيقة ، ويجب أن يجتنب الحديث عن اليقين في قضية ما بأن يقال إنه الحقيقة أو الأمر البديهي ، فاليقين هو حال نفسية » ، ومثل هذا التعريف ما أتى به ليتره حينما قال : إن اليقين هو « اعتقاد النفس أموراً كما تتراءى لها » ، فاليقين هو معتقد والحقيقة هي معرفة .

وتتجلى الحقائق البيولوجية في حوادث الحياة العضوية ، والحقائق العاطفية والحقائق الدينية إذ كانت شخصية غير قائمة على برهان فإنه لا دليل لها غير موافقة الناس عليها ، وهي تابعة لدائرة الإحساس وتكون أساساً للمعتقدات ، والحقائق العقلية هي غير شخصية على العكس من ذلك ، فيمكن إثباتها بالتجربة مستقلة عن أى معتقد ، وتنم عليها مبادئ العلم التي تتألف منها دائرة المعرفة .

ومن الواضح أن ذلك التقسيم كثير الإطلاق ككل تقسيم ، فهو يقبل ، بالحقيقة ، أموراً غير منفصلة تماماً ، فمن النادر جداً أن يكون المبدأ عاطفياً أو دينياً أو جماعياً أو عقلياً على وجه الاستقلال ، والحقائق الدينية نفسها ، وإن كانت من أصل ديني ، تشتمل على عناصر عقلية في الغالب ، ومن هنا ترى أن أية حقيقة ليست حادثاً بسيطاً يمكن أن يُعبر عنه بصيغة موجزة ، بل هي مركبة من مجموعة عناصر متباينة ، وتختلف الحقائق ، على الخصوص ، بنسب العناصر المختلفة التي تدخل في تركيبها .

قسّمنا الحقائق من غير أن نعرّفها ، فلننبّحث الآن عن الحدود التي يمكن تعريفها بها .

اختلف مبدأ الحقيقة اختلافاً عظيماً في غضون القرون ، فالحقيقة عُدّت في بعضها أمراً جوهرياً وعُدّت في بعض آخر منها أمراً نفيّاً وعُدّت في بعض ثالث منها أمراً ملائماً ، وهي قد لاحت لمرتين خطأ لا يردّ في وقت معين .

وتنمّ المساجم على ذلك الاختلاف بوضوح ، ويمكن أن تُردّ تعاريفها ، على العموم ، إلى قول ليمتره « إن الحقيقة هي الصفة التي تبدو الأمور بها كما هي <sup>(١)</sup> » ،

(١) تشمل الطبعة السابعة لمعجم الأكاديمية على تعريف ناشز للحقيقة ، فقد جاء فيه : « أن الحقيقة هي خاصة الشيء الصحيح » وجاء فيه : « أن الصحيح هو الشيء الملائم للحقيقة » .

أو إن الحقيقة كما يقول مؤلفون كثيرون « هي مطابقة الفكر للواقع » ، فإيضاحات كهذه هي خالية من أي معنى حقيقي كما هو واضح ، وتكون المعاجم على شيء من الدقة والوضوح إذا قالت إن الحقيقة هي ما يكون عندنا من فكرٍ عن الأشياء .

والتمارييف العلمية أكثر اعتدالاً ، وهي أكثر إحكاماً أيضاً ، فتري العالم يطرح جانباً الحقائق التي يمتنع الوصول إليها ، عادةً الحقيقة صلبةً يمكن قياسها ، على العموم ، بين حوادث تظل مجهولة الجوهر ، وقد وجب للوصول إلى هذه الصيغة بذل عدة تأملات ومجهودات في عدة قرون .

على أن هذه الصيغة لا تطبق على غير المعارف العلمية ، لأعلى المعتقدات الدينية والسياسية والخلقية ، فمصدر هذه المعتقدات إذ كان عاطفياً أو دينياً أو جمعياً فإن هذه المعتقدات تقوم ، فقط ، على موافقة جميع من يرصون بها .

وهي يرصى بها لبدايتها المفترضة ، أو لما يلوح من عدم إمكان قبول ما يعارضها ، أو لإجماع الناس عليها على الخصوص ، ويظل هذا الإجماع مقياس الحقائق التي ليس لها صبغة علمية .

ويخيل للقائلين بمذهب الذرائع ( البراغمة ) ، مع ذلك ، أنهم اكتشفوا في المنفعة مقياساً جديداً للحقيقة ، فقد قال ويليم جيمس :

« ليس الحقيقي سوى ما نجدُه نافعاً في نظام أفكارنا ، وهو كالخير الذي نجدُه نافعاً في نظام أفعالنا » .

ولا نوافق على هذا التعريف أبداً ، فالمنفعة والحقيقة أمران غير متشابهين كما هو ظاهر ، فقد نُضطرُّ إلى قبول ما هو نافع من غير أن نخاطبه بالحقيقة لهذا السبب

وحدّه ، وسنعود إلى هذه المسئلة حينما ندرس مذهب الذرائع في فصل آخر .

### ٢ - تطور الحقائق

كان مبدأ الحقيقة ملازماً لمبدأ الثبات ، فكان يتألف من الحقائق كينونات ثابتة مستقلة عن الزمان والناس .

وكيف كان يمكن الحقائق أن تتحوّل في عالم لم يتغير قط ؟ كانت الأرض والسماء والآلهة تُعدُّ سرمديةً ، وذوات الحياة وحدّها هي التي كانت تعاني سنن الزمن .

وكان معتقد عدم تحوّل الأشياء وما ينشأ عنه من اليقين سائداً إلى أن حكمت عليه مبتكرات العلوم بالأفول ، فقد أثبت علم الهيئة أن الكواكب ، التي كان يُفترض استقرارها في الفلك ، تسبح في الفضاء بسرعة تتلب الخيال ، وأثبت علم الحياة أن الأنواع الحيّة التي كانت تُعد غير متبدّلة تتحوّل ببطء ، حتى إن الذرة نفسها خسرت أبدانها بانقلابها إلى مجموعة قووي متكاثفة إلى حين .

فإزاء مثل تلك النتائج تضع مبدأ الحقيقة بالتدرّج حتى بدا لكثير من المفكرين خالياً من المعنى الحقيقي ، فهنالك تداعت المعتقدات الدينية والفلسفية والخلقية ، والنظريات العلمية أيضاً ، بالتتابع غير تاركة في مكانها سوى انصباب أمور زائلة باستمرار .

ويظهر أن هذا يؤدّي إلى نقض مبدأ الحقائق الثابتة نقضاً تاماً ، وأعتقد ، مع ذلك ، إمكان التوفيق بين مبدأ الحقيقة المطلقة ومبدأ الحقيقة العابرة ، ويكفي إيراد بعض الأمثلة البسيطة لتسوية هذا العرض .

فمن المعلوم أن الفوتوغرافية تُعْرَضُ ، بواسطة الصُّور التي لا يَحْتَمِلُ التقاطها زمناً يزيد على جزء من مئة جزء من الثانية الواحدة ، انتقالَ أحد الأجسام السريع ، كالرصاصة الرافض مثلاً .

وتدلُّ الصورة التي تُلتَقَطُ ، هكذا ، على وجه واحد من حركات الحقيقة المطلقة الزائلة معاً ، فهي مطلقةٌ طَرَفَةٌ عَيْنٌ ، غيرُ صادقةٍ بعد هذه الطَرَفَةِ ، فيجب أن تُسْتَبَدَلَ بها صورةٌ أخرى ذاتُ قيمةٍ مطلقةٍ زائلةٌ معاً أيضاً ، شأنُ الصُّور المتحركة .

ويمكن تطبيق تلك المقايسة على مختلف الحقائق مع تعديل مقياس الزمن فقط ، فالحقائقُ ، وإن كانت متقلبةً ، ذاتُ علاقةٍ بالواقع كعلاقة الصُّور الفوتوغرافية الحافظة ، التي تكلمنا عنها ، به أو كأنمكاس الأمواج على المرآة ، والصورةُ ، وإن كانت متحولةً ، صادقةٌ على الدوام .

وقد لا ندوم الحقيقة المطلقة في التحولات السريعة مدةً تزيد على جزء واحد من مئة جزء من الثانية الواحدة ، وتكون وَحْدَةُ الزمن لبعض الحقائق الخلقية بضعةً أجيالاً ، وتكون وَحْدَةُ الزمن للحقائق التي تَمَسُّ ثباتَ الأنواع ملايين السنين ، وهكذا ترى أن دوام الحقائق يترجح بين بضعة أجزاء من مئة جزء من الثانية الواحدة وَعِدَّةِ أُلُوفٍ من القرون ، وهذا يَعْنِي أن الحقيقة الواحدة قد تكون مطلقةً عابرةً معاً .

وتلك المقابلاتُ ، وإن كانت صحيحةً في أمر الحقائق المحسوسة المستقلة عنها ، ليست بهذه الدرجة من الصحة في أمر اليقين الباطني كالمبادئ الدينية والسياسية والخلقية على الخصوص ، وتلك المقابلاتُ ، إذ كانت لا تشمل على غير نصيب

ضئيل من الصحة ، تجعلها مُقَيِّدَةً برأينا في الأمور بحسب الزمن والسرى ودرجة الحضارة الخ ، فمن الطبيعي أن تختلف تلك المقابلات إذن ، فالحقيقة التي تلائم أفكار زمن واحتياجاته لا تكفي لزمن آخر .

ولا ريب في أن مبدأ الحقيقة الثابت والموقَّت مما سيحلُّ في فلسفة المستقبل محلُّ حقائق الماضي الثابتة أو محلُّ سَلبيَّات الساعة الراهنة .

حقاً أن من النادر أن يختار الإنسان يقينه كما يشاء ، والمحيط هو الذي يقرض عليه هذا اليقين ، وهو يتبَّع تقلباته ، وفي هذا سرُّ تغيُّر الآراء والمعتقدات لدى كل زُمر اجتماعية .

أجل ، قد تتقلب البيئات التي تؤثر في مبادئنا ببطء ، ولكنها تتغير في نهاية الأمر على الدوام ، ويشابه سيرُّ العالم جريانَ النهر كما وُصِف في الفلسفة القديمة ، ويجب ، مع ذلك ، إكمال هذا الوصف بأن يقال إن النهر يجرُّ ذرَّاتٍ متشابهةً تقريباً ، على حين يدحرج الزمنُ عناصرَ متبدلةً باستمرار في مجرى معظم حوادث الكون ، ولا سيما حوادث الحياة الاجتماعية .

وتتبدل تلك العناصر حتماً ، وذلك لأن كلَّ موجود ، نباتاً كان أو حيواناً أو إنساناً أو مجتمعاً ، يخضع لقوَّتين متحركتين بلا انقطاع فيتحول بهما بالتدريج ، وتلك القوتان هما : البيئات الغابرة التي تحفظ الوراثةُ سمَّتها والبيئات الحاضرة ، وبهذين العوثرين تُقَيِّد كلُّ حياة باطنية ، ومن ثمَّ كلُّ ما يُعبَّر عنهما من حقائق خَلقية واجتماعية ، ولو أسرع الزمان في سيره ، مثلاً ، كما في الصور المتحركة لبلغت الحياة من الاقْتضاب ما تُقلِّب معه مبادئنا الخَلقية رأساً على عَقِب ، فتصبح حياة الشخص إذ ذاك أمراً لا يؤبه له ولا يكثرُث الشخص إلا لحياه نوعه ، ويستحوذ

حُبُّهُ الشَّدِيدُ لِلآخِرِينَ عَلَى جَمِيعِ عِلَاقَاتِهِ ، وَلَوْ أَبْطَأَ الزَّمَنُ فِي سِيرِهِ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ فَأَخَذَتِ الْحَيَاةُ تَدْوِمَ عِدَّةِ قُرُونٍ لَفَدَّتِ الأَثَرَةَ القَاسِيَةَ صِفَةَ الإنسانِ البارِزَةِ .

والخلاصة هي أن الحقائق البشرية تتطور كجميع الحوادث الطبيعية ، فتُولَدُ وتنمو وتزول ، فلذلك جعلنا عنوانَ هذا الكتاب : حياة الحقائق .

وسوف تتجلى فائدة ذلك في غير فصل من فصول هذا الكتاب ، ولا سيما في دراستنا لتكوين الأخلاق .

### ٣ - شأن الافتراضات التي عُدَّت من الحقائق

يُعْتَرَضُ عَلَى ما تقدم ، لا رَيْبَ ، بأن كثيراً من المعتقدات الدينية أو الخلقية التي هي وجوهٌ من اليقين لم تكن قطُّ من الحقائق ولا يمكن تصنيفها في زُمْرَةِ الحقائق ، حتى المَوْقَّتِ منها .

فنجيب عن ذلك بأن نقول إن أدعى الأفاضل الدينيَّة للدَّهَشِ ينطوى ، في الغالب ، على حقائق لا مِرَاءَ فيها ، ويمكن قياس هذه الأخيرة بقِصَصِ علماء الأخلاق التي تشتمل على حقائق عميقة بين تَحْيِيلِهَا ، أَجَلُ ، إن الذنب لا يحاور الحَمَلَ كما قصَّ لافونتين ، ولكن نتيجة تلك المحاورة في ذهن الأقوى تحتوى على حقيقة لا جدال فيها مع ذلك .

ومن الصحيح ، أيضاً ، أن يَهْوَهُ لم يُمَلِّلْ على موسى ألواح الشريعة ، ومما لا يَقِلُّ عن هذا صِحَّةً ، مع ذلك ، أنه لولا ما اشتملت عليه هذه الألواح من الوصايا ما تَمَّ للشعب اليهودي فلاحٌ ، فكان لا بدَّ من تَحْيِيلِ يَهْوَهُ لمنح الوصايا العشر سلطناً لا مُحَاجَّةَ فيه .

إذن، قد تبدو الحقيقة تحت لباسٍ وهميٍّ، ولا تفعلُ تكون حقيقةً مع ذلك،  
فالتعاليمُ الخلقية والزواجرُ المختلفة التي لا يقومُ بغيرها مجتمعٌ تُفرضُ سلطانها على  
الناس حين تستند إلى نفوذ الآلهة المرهوبين .

ومن أفذح أغاليط العقليين المعاصرين عدم إدراكهم أن كثيراً من الحقائق  
العقلية لا يُرضى به في الغالب إلا بعد صَوُّغِه في قالبٍ غير عقلي .

وإذا كان يُرفضُ نعتُ المعتقدات الدينية والخلقية بالحقائق ، مع أنها صحيحةٌ  
في عيون أتباعها فإنه يجب عدُّها من نوع الافتراضات العظيمة التي لا غُنيةَ للبشر  
عنها ، والتي يعدُّها العلم من الحقائق الموقَّنة .

ويجب علينا تجاه الحوادث غير المُدرَكة ، كعملة الأشياء الأولى وأصولِ  
الكون والحياة وسُنن التطور الاجتماعيِّ النخ ، أن نُمنِّك عن الإيضاح أو نخلق  
بعض الفرضيات .

وكان لهذه الفرضيات نوعان حتى الآن ، فبعض هذه الفرضيات يقضى بتدخل  
عزائم موجوداتٍ علوية ، وبعضها الآخر يقضى بالتَّجَرُّبِ والملاحظة فقط ، فالثانية  
هي الفرضيات العلمية ، والأولى هي الفرضيات اللاهوتية .

وتقوم العلوم كلها ، ومنها الرياضيات ، على فرضيات ، فقد بين هنري  
پوانكاريه ضرورتها في كتابه « العلم والفرضية » الذي ألَّفه إجابةً إلى طلبى .

وإني ، كمثالٍ على أهمية الفرضيات ، أذكرُ مثالَ الأثير المنيع في الفيزياء

ومثال الذرّة غير المنظورة في الكيمياء ، فالأثير والذرة هما من القوى العاوية التي نهزو إليها ، مضطرين ، من الخواصّ العجيبة ، المتناقضة في الغالب ، مالأبد منه لتفسير الحوادث .

والعلم لا يكثر لث لتلك المتناقضات ، والعلم يعرف ، فقط ، أن الفيزياء تنهار بغير فرضية الأثير الضرورية ، فمن المنذر أن يستغنى عن هذه الفرضية كما كان يتمذر الاستغناء عن الآلهة في تفسير الكون .

ويجب ، إذن ، عدّ الفرضيات الدينية والخلقية والاجتماعية من طراز الفرضيات العلمية ، فتلك وهذه وسائل قوية للعمل ومُحدّثات للحقائق ، والفرضيات الدينية إذا لم تكن صحيحة صحّة الذرّة والأثير فإنها من الضرورات اللازمة مثلها ، فيها قامت المحتمات والحضارات وتقدمت .

وليس بضائر للعلم أن يظهر فساد إحدى فرضياته فيما بعد ما أدّت هذه الفرضية إلى بعض الاكتشافات ، وليس بضائر ، أيضاً ، أن يظهر عدم صحّة الافتراضات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية ذات يوم ما عاشت الأمم بهذه الافتراضات التي انتحلتها وأوجبت عظمتها ، فبأهمية هذا الشأن ، لا بقيمة العقلية ، يجب أن يحكم في أمره .

ولا يلتفت في ذلك إلى الدقائق اللاهوتية أبداً ، بل ينظر إلى النتائج المادية الواضحة ، فتاريخ إحدى الحضارات هو تاريخ فرضياتها ، ومن الفرضيات خرج من العدم ما نراه من الأهرام والمعابد والمساجد والكنائس وجميع العجائب التي

أوجبتها عصور الإيمان ، وبافتراض ديني قامت دولة محمد المظلي ، وبافتراض ديني آخر انقضت الغرب على الشرق أيام الحروب الصليبية ، وبافتراض ديني ، أيضاً فرّ البيوريتان الإنكليزي من الاضطهاد راغبين في ممارسة مذهبهم فأنشأوا في براري أمريكا المهجورة مستعمرة صغيرة لم تَنسَب أن تحوّل إلى جمهورية الولايات المتحدة الواسعة بعد حين .

والإنسان لو لم يتخذ من الفرضيات ما يُسيّره لعاد إلى دور الهمجية ، فالفرضيات وَجّهت الإنسان في طريقه الحاضرة ، وأعانتته على إيجاد ما يلائمه من الحقائق ، أي ما يناسب ذهنية زمنه ومزاج عرقه النفسي ، وبدور الفرضيات الوهمية أُعدّ عصر العقل .

ولذلك لا ينبغي لنا أن نزدري الفرضيات التي عاش بها آباؤنا ، أجل ، إن كثيراً من هذه الفرضيات لم يكن غير أوهام لا ريب ، بيد أن هذه الأوهام أوجدت لدى ملايين البشر آمالاً تُبصر فيها سِرّ السعادة وأوجبت حدوث أنفع الحقائق ، وأنكرت شأن الفرضيات العظيم في تطورنا طويل زمن ، مع أن الأمم لم تستغن عنها قط ، وستظل محتاجة إليها في كل وقت على ما يحتمل ، فالبشرية العاطلة من الفرضيات لا تدوم كثيراً .